

ضعف شبكة النقل يعيق تطوير العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا

لجان مشتركة لبحث استكمال الطرق السيارة وفتح معابر جديدة



يطرح ضعف البنية التحتية لشبكة النقل وتهالكها عراقيل تحول دون تطوير العلاقات الاقتصادية بين تونس وليبيا، حيث تقتصر الرحلات على التنقل عبر المعابر الحدودية، ما يستدعي حسب خبراء الاقتصاد التفكير إنشاء طرق جديدة وشبكة عصرية للسكك الحديدية وبناء موانئ جديدة لتعزيز المبادلات التجارية.

تونس - يقف ضعف البنية التحتية والطرق بين تونس وليبيا حجر عثرة أمام تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين وتحقيق فتح المجال الجوي وخاصة بعد إعادة دفع إلى إقرار لجان مشتركة لبحث استكمال الطرق السيارة وفتح معابر جديدة.

وأعلن وزير النقل الليبي محمد سالم الشهوي "أنه اتفق مع نظيره التونسي كمال الدوخ على تكوين لجنة مشتركة بين البلدين ستشرف على استكمال الطريق السريع تونس - ليبيا، وتكون مرتبطة بمعبر رأس الجدير خلال فترة زمنية وجيزة لتعزيز حركة النقل البري بين البلدين.

وأضاف الشهوي في افتتاح ورشة حول البناء والبنية التحتية نظهما مجلس الأعمال التونسي الإفريقي الإثنين "أنه تم الاتفاق أيضا على فتح معابر حدودية جديدة لتسهيل حركة تنقل المواطنين الليبيين نحو تونس وتكوين لجنة تعنى برفع كل المعوقات التي تحد من حرية تنقل الليبيين بالمنافذ البرية".

وتعد ليبيا ثاني شريك اقتصادي لتونس بعد الاتحاد الأوروبي، كما كانت تحويلات قرابة 150 ألف تونسي، كانوا يشتغلون في ليبيا قبل سنة 2010، تبلغ نحو 60 مليون دينار (21.9 مليون دولار) تونسي في الشهر.

21.9 مليون دولار قيمة تحويلات التونسيين الذين كانوا يشتغلون في ليبيا قبل سنة 2010

وأفاد حكيم بن حمودة وزير المالية الأسبق والخبير الاقتصادي، بأن "المعابر الحدودية وضعف البنية التحتية هما مشكلة كبيرة تعاني منها كل الدول الأفريقية، وهو ما جعل المبادلات التجارية ضعيفة ولم تعرف تطورا كبيرا".

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، أنه "على مستوى المغرب العربي فإن المبادلات ضعيفة أيضا بسبب التطورات السياسية والمالية وضعف شبكة الطرق بين البلدان". وتابع قائلا "من شأن المسارات التي تخوضها ليبيا لإعادة الإعمار على مستوى الاقتصاد والصناعة أن تنتج تطورا كبيرا، لكن مستوى الطرق لا يرتفع إلى حجم كبير، وغير قادر على تحمّل مستقبل العلاقات الاقتصادية".

وحول الحلول الممكنة لتجاوز شبكة النقل البدائية بين الجارتين، اقترح بن حمودة "ضرورة وجود استثمارات كبرى وتكثيف عدد المعابر وتوسيع مجالها، علاوة عن عدم الإقتصار على النقل البري وتفعيل النقل البحري والجوي وخلق خطوط جديدة".

وأشار إلى "ضرورة أن ترتقي البنية التحتية إلى البعد السياسي والاستراتيجي وتفعيل الشراكة بين البلدين".

وتستقطب ليبيا ما يقارب 70 المئة من مجموع الصادرات التونسية، لكن حجم تلك الصادرات تراجع في السنوات الأخيرة تبعا لخلق الحدود مع ليبيا التي شهدت صراعا مسلحا، وتداعيات جائحة كورونا العالمية.

وأفاد الخبير الاقتصادي حسن بن جنانة بأن "قرار تطوير شبكة النقل بين تونس وليبيا كان قد اتخذ منذ سنة 2005، كما تم تخصيص قرض في 2012

لإستكمال الطرق السيارة، وما بقي في إطار المشروع ولم ينجز حتى الآن هو السكة الحديدية بين البلدين".



حكيم بن حمودة لا يمكن الرهان على شبكة النقل الحالية لإقامة علاقات اقتصادية

وأضاف في تصريح لـ "العرب"، "لا بد أن يكون معبر رأس الجدير متطورا بإبصال السكة الحديدية إلى طرابلس خصوصا وأن المسافة بينهما ليست بالطويلة (150 كيلومترا) فضلا عن إنشاء منطقة حرة بكل من رأس الجدير ومعير وازن - الذهبية والمرتبطة أساسا برفع الدعم".

وتابع "المطلوب الآن استكمال الطريق السيارة وبناء سكة حديدية وترشيد الدعم، ولا بد من إعطاء الليبيين حرق التملك في تونس وشهادات إقامة للاستثمار، علاوة على تمكينهم من الجنسية التونسية لكل من تتجاوز مدة إقامته الخمس سنوات في تونس".

وأكد بن جنانة أن "شبكة النقل بين الجارتين لا تزال بدائية باعتبار التنقل عبر الحافلات وسيارات الأجرة وغلاء أسعار تذاكر الرحلات الجوية، وهذا ما يتطلب التعجيل ببناء السكة الحديدية واستخدام القطارات نظرا لوجود طبقة ليبية ضعيفة تأتي لتونس من أجل العلاج والتزود بالمواد الأساسية".

ممرات برية قليلة

وتابع "يجب أن يكون التعامل محترما ولائقا بالطرفين في مستوى المعابر بتسريع الإجراءات والخدمات". وقال سفير تونس في ليبيا لسعد العجيلي في تصريحات صحافية إن الأولوية الحالية للعمل مع وزارة التجهيز التونسية هي تطوير شريان المعابر، وهو معبر رأس جدير الحدودي مع ليبيا وتفعيل معبر الذهبية.

وأضاف في تصريح لإذاعة محلية أنه في حال وجود دراسة جدوى شاملة تفرض فتح معابر جديدة بين تونس وليبيا سيتم التوجه نحو تنفيذها إثر ورشة مشاريع البنية التحتية واللوجستية المشتركة لفتح المنافذ نحو أفريقيا جنوب الصحراء.

وكان رئيس الحكومة التونسية هشام المشيشي قام بزيارة هي الأولى إلى ليبيا الأحد الماضي مصحوبا بوفد رفيع المستوى يضم ممثلين من المنظمات الوطنية ورجال الأعمال من أجل بناء تعاون اقتصادي جديد والاستفادة من مخطط إعادة الإعمار.

وفي نوفمبر الماضي، تم فتح الخطوط التجارية عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من إغلاقها، وكانت عمليات التصدير بين البلدين قد تعثرت بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلا عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

منافسة عالمية لاستقبال السياح وإنعاش الاقتصاد

ترقب أوروبي وحذر خليجي قبل فتح الحدود

تتنافس بلدان العالم المتعطشة لإنعاش اقتصادها على استقطاب السياح فيما تتباين خططها قبل إعادة فتح الحدود، حيث تتربص أوروبا بحركات دول البحر المتوسط المعتمدة على السياحة فيما يغلب الحذر على خطط دول الخليج في ظل استمرار المخاطر الصحية لجائحة كورونا.

الرياض - تتسابق البلدان في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا التي تعتمد على السياحة لإعادة فتح الحدود وإنعاش الاقتصادات التي دمرها الوباء. ويقدّر المجلس العالمي للسفر والسياحة أن هذا القطاع خسّر ما يقرب من 4.5 تريليون دولار ونحو 62 مليون وظيفة العام الماضي. وقد خسرت الخطوط الجوية وحدها 126 مليار دولار العام الماضي وهي في طريقها لخسارة 48 مليار دولار أخرى هذا العام، وفقا

لكبر مجموعة تجارية لها. ويمنح إطلاق اللقاحات ضد كوفيد - 19 المسؤولين الحكوميين في العديد من البلدان ثقة جديدة للترحيب بالزوار. لكن التوقيت أمر بالغ الأهمية. وقالت فيرجينيا ميسينا، الزعيمة المؤقتة للمجلس العالمي للسياحة والسفر، إن "الصيف موسم قوي بالنسبة إلى معظم الأسواق، لاسيما أوروبا والمملكة المتحدة، ونأمل أن نشهد تخفيف القيود".

وقد يصعب اتباع أي شخص يخطط لرحلة لمجموعة القواعد حول العالم، فلقبرص، على سبيل المثال، قيود مفروضة على البلدان التي تعتبر عالية الخطورة، حيث تطلب من الركاب القادمين إجراء اختبار قبل 72 ساعة من مغادرتهم والخضوع لاختبار جديد عند الوصول. كما يتعين عليهم، في قبرص، عزل أنفسهم حتى إصدار نتائج الاختبارات الثانية.

ويقول كونستانطينوس فيكتوراس، وهو المدير العام لمنتدى نيسيللو الواقع بالقرب من شاطئ الرمال البيضاء الشهير في أيا نابا، إنه على الرغم من انخفاض معدل الإصابة في قبرص بشكل كبير في الأسابيع الماضية، إلا أن الأمور لن تكون واضحة بما فيه الكفاية لمنظمي الرحلات وشركات الطيران لزيادة الحجزات حتى أواخر يونيو. وأكد أن "عدم اليقين كبير للغاية في الوقت الحالي".

وقال ساميون وأغانا غودوركوييتش من السويد، إنهما اختارا قضاء عطلة في الجزيرة بسبب التعب من الوباء، وأن الناس يريدون ببساطة الاستمرار في حياتهم والعودة إلى بعض مظاهر الحياة الطبيعية. وتابعت أغانا "لقد سئمتنا من حالة الفايروس. فقد كان الناس متخوفين في بداية الوباء لكنهم أصبحوا مذعورين أكثر من الزوم الآن".

ويطرح ذلك تساؤلات حول خطط هذه المناطق المختلفة لإعادة فتح حدودها وفي هذا السياق تسعى أوروبا للانفتاح ببطء، لتختبر صبر دول البحر المتوسط التي تعتمد على السياحة بشكل كبير، بما في ذلك اليونان وإسبانيا وتركيا.

لكن هذا يتغير الآن، حيث اتفق سفراء الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي على إدخال الزوار الذين تلقوا تلقيحهم الكامل أو القادمين من قائمة موسعة من البلدان التي يعتبر مواطنوها أمنين. ولا يزال يتعين على

سفرهم العودة إلى أوروبا من أجل بناء تعاون اقتصادي جديد والاستفادة من مخطط إعادة الإعمار.

وفي نوفمبر الماضي، تم فتح الخطوط التجارية عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من إغلاقها، وكانت عمليات التصدير بين البلدين قد تعثرت بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلا عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

لكن هذا يتغير الآن، حيث اتفق سفراء الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي على إدخال الزوار الذين تلقوا تلقيحهم الكامل أو القادمين من قائمة موسعة من البلدان التي يعتبر مواطنوها أمنين. ولا يزال يتعين على

سفرهم العودة إلى أوروبا من أجل بناء تعاون اقتصادي جديد والاستفادة من مخطط إعادة الإعمار.

وفي نوفمبر الماضي، تم فتح الخطوط التجارية عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من إغلاقها، وكانت عمليات التصدير بين البلدين قد تعثرت بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلا عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

وفي نوفمبر الماضي، تم فتح الخطوط التجارية عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من إغلاقها، وكانت عمليات التصدير بين البلدين قد تعثرت بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلا عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.

وفي نوفمبر الماضي، تم فتح الخطوط التجارية عبر المعابر التونسية الحدودية مع ليبيا بعد 8 أشهر من إغلاقها، وكانت عمليات التصدير بين البلدين قد تعثرت بسبب الاضطرابات الأمنية والسياسية، غير أنها اصطدمت بجائحة كورونا وتواصل القيود التي فرضتها سلطات البلدين على المسافرين، فضلا عن تزايد المخاوف من عدم استكمال مسار المصالحة بين الفرقاء الليبيين.



سياحة تطعم الخوف من الوباء

مصرف البحرين المركزي يقر تأجيل استخلاص جميع أقساط القروض

وحافظ على مسار نموها المستدام. وقام المركزي البحريني بتأجيل أقساط القروض منذ مارس 2020 لمدة 6 أشهر، ثم مدد القرار إلى نهاية العام، ونظرا لاستمرار التداعيات قرر تمديد القرار 6 أشهر إضافية تنتهي في يونيو 2021.

وقررت الحكومة العام الماضي بالتزامن مع نزوة الأزمة الصحية التكفل بسداد فواتير الكهرباء والماء للمواطنين لمدة ثلاثة أشهر، وحثت البنوك على تأجيل مدفوعات القروض حتى نهاية العام للمتضررين من فيروس كورونا.

وأعلنت البحرين في مارس الماضي عن حزمة مالية واقتصادية بقيمة 4.3 مليار دينار (نحو 11.4 مليار دولار) لتخفيف التداعيات الاقتصادية لانتشار الوباء في المملكة. وخففت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني تصنيف البحرين مع توقعات بتوسع عجز ميزانية الحكومة إلى 15.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020 من 4.6 في المئة في 2019.

حظرت أيضا الفعاليات والمؤتمرات خلال هذه الفترة. وكانت البحرين قد تضررت بشكل كبير من تداعيات الأزمة الصحية لكن السلطات ظلت تحاول الحفاظ على الطابع الاجتماعي لتخفف عن المواطنين فاتورة الوباء الاقتصادية.

وتضرر الاقتصاد البحريني بشدة من التداعيات السلبية لجائحة كورونا، أبرزها تراجع أسعار النفط، مصدر الدخل الرئيسي للبلاد. وتحاول الدولة الخليجية تقديم كافة التسهيلات والحوافز لحماية الشركات من تداعيات الجائحة. وبدأت مراكز التسوق والمطاعم والمقاهي الخميس إغلاقا لمدة أسبوعين في إطار قيود أعلنتها الحكومة الأربعاء

في بيان إن التعميم نص على خيار تأجيل الأقساط دون احتساب رسوم على التأجيل أو زيادة في مبلغ القسط أو زيادة في سعر الفائدة.

وحسب التعميم سيتم احتساب أسعار الفائدة المقررة من قبل المصارف على هذه القروض خلال فترة التأجيل. ومن جانبه قال رشيد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي، إن هذه الترتيبات قد تمت بالتشاور والتنسيق مع القطاع المصرفي للمساهمة في دعم الأنشطة الاقتصادية المختلفة إثر استمرار تداعيات جائحة فيروس كورونا.

وأضاف المعراج أن قرار تأجيل أقساط القروض في الفترة الماضية ساهم في استقرار المعاملات المالية والتجارية والأنشطة الاقتصادية المختلفة



رشيد المعراج تأجيل أقساط القروض ساهم في استقرار المعاملات